

## مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي

أ. قوراري عبد العزيز

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان.

د. بن منصور عبد الله

كلية العلوم الاقتصادية

جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان.

### الملخص

Nous avons traité dans cet article les caractéristiques et les portées de la morale et l'éthique adoptées par le système capitaliste ainsi que la contribution des différentes théories et thèses capitalistes dans le but d'instaurer des pratiques Économiques Constructives.

لقد تعرضنا في هذا البحث إلى دراسة خصائص وأهداف الأخلاق والسلوكيات المعتمدة من طرف النظام الرأسمالي بالإضافة إلى إسهامات مختلف النظريات والأطروحات الرأسمالية من أجل إرساء قواعد و ممارسات اقتصادية بناءة.

### مقدمة:

لقد أصبحت الحياة في نظرة الفلسفة الليبرالية المعولة فرصة للصفر بأكبر نصيب ممكن من اللذة و المنفعة المادية التي لا يمكن أن تحصل إلا عن طريق المال و هكذا عاد المال هو المفتاح السحري و الهدف الذي تعمل لأجله المنظمات والمؤسسات الاقتصادية و الشركات المتعددة الجنسيات، فطغى

الدافع المادي، وأصبحت كل تصحية يقدمها الانسان في هذا السياق عملا مزيفاً، فابتعدت الليبرالية الحديثة عن المقومات الروحية و الأخلاقية، فاستفحلت الجريمة الاقتصادية و تعددت منافذها و انتشرت على نطاق عالمي.

ولم يعد الاقتصاد الهندسي قادر على استيعاب المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البشرية كانتشار المجاعة رغم الفائض العالمي من إنتاج الأغذية و تفاقم ظاهرة الفقر المدقع والغنى الفاحش، حيث يستحوذ 20% على 80% من الثروات العالمية، و زيادة الاختلالات و الفوارق الاجتماعية.

في ظل هذه الظروف أصبح موضوع بحث ترسيخ العلاقة بين علم الاقتصاد و الأخلاق ضرورة ملحة تستند عليها الظروف العالمية، و التوصل إلى إيجاد حلول اقتصادية ناجعة لن يتأتي إلا بالتوظيف الفعال للبعد الأخلاقي في الأعمال و علم الاقتصاد. في خضم هذه المآسي الاقتصادية تبلورت منظومة أخلاقيات رأسمالية لاحتواء هذه الأزمات المتكررة . فما مدى نجاعة المنظومة الأخلاقية الرأسمالية في تصحيح هذه الانحرافات ؟

### I-مذهب المنفعة: L'Utilitarisme

في غياب الضمير الجماعي للمجتمع الذي ينبثق عن القيم المقترنة بقوة التأيد الأخلاقي، كيف كان من الممكن تحديد الصواب والخطأ، ماهو مستحسن أو غير مستحسن ؟ ماهو عدل

وما هو ظلم ؟ للإجابة عن هذه التساؤلات أسس Jeremy Bentham المذهب النفعي حيث شكل هذا المذهب المرجع الأساسي الأول للأخلاقيات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في النظام الرأسمالي، كما بقي ولمدة طويلة المرجع الوحيد لبحوث الأخلاقيات الاقتصادية.

فالمنفعة مبنية على نظرية أخلاقية منطقية أين السلوك والتصرف الإنساني يقيم على أساس النتائج التي يتحصل عليها الفرد وليس على أساس القيم الباطنية والغرض المستوحى منها وكذا الفضائل التي تنجر عنها أو حتى الواجبات التي تحددها، ورغم أن المنفعة ذات منطقتين فرديتين حيث أن الشيء الأساسي الذي بني عليه تقييم النتائج هو المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة ماهي إلا مجموع المصالح الخاصة.

#### I-1. أهداف مذهب المنفعة:

إن هذا المنظور يهدف إلى الاهتمام بالمنافع والنتائج لأكبر عدد من الناس. إن المدراء وأصحاب القرار الاقتصادي يفترض أن يتخذوا قرارات ينتج عنها أكبر قدر ممكن من المنفعة الكلية، وهنا تجري المقارنة بين التكاليف من جانب والعوائد التي تجنيها مختلف الأطراف، ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن الإضرار بالإنسان والحيوان والنبات والمياه والهواء يجب أن يحسب، ويستخدم النفعيون معايير مختلفة لتحديد مدى أخلاقية السلوك؛

حيث يرون أن القواعد العامة يجب اتباعها لتحديد أي من القرارات هي الأفضل ويحدد السلوك بالاعتماد على المبادئ والقوانين التي تم تصميمها لترويج المنفعة الأكبر وبالتالي فهم لا يعتمدون على فحص كل موقف على حدة (فإذا كانت الرشوة شيء خاطئ وهناك من الناس من يرتكب هذه الجريمة الاقتصادية لتحقيق منفعة شخصية، فإن القانون العام يمنع الرشوة باعتبار أن هذا القانون يؤدي إلى زيادة المنفعة الكلية للمجتمع)، لذلك يحرم القانون على الفرد رشوة المسؤول بهدف الحفاظ على وظيفته، وبذلك فإن القانون يحدد السلوك ويؤدي إلى تعظيم المنفعة، وهناك من النفعيين من يعتقد بضرورة تقييم صحة سلوكيات الأفراد وفيما إذا كانت هذه السلوكيات تنتج أكبر قدر من المنفعة لأكبر عدد من البشر، ولذلك فإن فحص السلوك نفسه مهم أكثر من فحص القوانين التي تتحكم في السلوك أو المعتقدات التي تحث على الفعل الأخلاقي، فمثلا إذا رأى مدير المبيعات بأن شركته لن تحصل على عقد معين إلا إذا تم رشوة أحد المسؤولين من رؤساء العقود وإذا لم تبرم الشركة هذه الصفقة فإنها تكون مضطرة إلى طرد العشرات من العمال وستلحق بهم الضرر جراء ذلك، ويبرر المدير رشوة المسؤول عن العقود بهدف الاحتفاظ بوظائف هؤلاء العمال أي أن المصلحة المحققة لهؤلاء العمال تفوق في أهميتها اتباع السلوك القانوني إلا أن أنصار التيار النفعي يعتبرون أن "هذا المنطق غير مقبول لأنه سيضر بالمنفعة الاجتماعية وسيعرض

المنافسة الشريفة بين الأعمال للخطر ويطل آليات السوق الصحيحة وبالتالي فإن الضرر أكبر مما يتصوره المدير<sup>1</sup>، وبذلك يخلص مذهب المنفعة ومن منطلقات أخلاقية إلى تحقيق أعظم الخير والنفع لأكبر عدد ممكن من الأفراد، أي أن لكل نشاط منافع وتكاليف إجمالية وإن النشاط الصحيح (الصواب) هو الذي سيستج منافع صافية أكبر وتكاليف صافية أقل للمجتمع ككل، لهذا فإن الشركة يجب أن تكون لها أهداف تنظيمية واسعة لتشمل منافع الأطراف المتعددة<sup>2</sup>.

## I-2. تطوير J.Stuart-Mill لمبدأ النفعية:

يعتبر الوقوف على مدى ونوعية تطوير Mill لمفهوم المنفعة مدخلا ضروريا لتقدير إسهامه الكبير في البناء القيمي الأخلاقي للبرالية، فيشرح Mill هذه الاتجاهات الأساسية لمبدأ المنفعة فيقول: "إن العقيدة التي تقبل بالمنفعة أو بمبدأ أعظم سعادة كأساس للأخلاق تعتبر أن الأفعال إذا كانت تميل إلى زيادة السعادة وخاطئة إذا أدت إلى التعاسة، والمقصود بالسعادة هو السرور واللذة وعدم المعاناة أو الألم بينما تعطي التعاسة الألم والحرمان من اللذة إلى السرور والتحرر من الألم هما الشيطان

<sup>1</sup> - طاهر محسن منصور الغالي، صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للشعر، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 152.  
<sup>2</sup> - نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2005، ص 54.

الوحيدان المرغوبان كأهداف. فلم ينظر Mill إلى مبدأ المنفعة باعتباره قاصرا على الحكم على الأخلاق، كما أن محتواه ليس فقط مدى صواب أو خطأ الأفعال والتصرفات، وإنما هو اختيار لكل أنواع السلوك. لم يختلف إذن مع تأكيد مذهب المنفعة على أن الأفعال سواء فردية أو جماعية هي صواب وحق إذا أدت إلى أعظم سعادة لأكبر عدد، لكن المضمون الذي ركز عليه يجعل المحصلة مختلفة إلى حد كبير عن مذهب المنفعة المبكر إذ أنه اهتم بالكيف وليس بالكم.

هذه الأفكار دققها J.S.Mill وأعطاهم أبعادا جديدة وواسعة، حيث أدخل جانبا مهما في تحديد المنفعة، هو الجانب الروحي والأخلاقي الذي يعطي للحياة دورا خاصا، بناء على هذا تطور مفهوم المنفعة حيث أصبح يعرف على أنه إشباع اختيارات الإنسان، سواء هذه الاختيارات أعطت سرورا أو لم تعطه كإعانة معوق بدون انتظار منفعة ملموسة، وبالتالي أصبح يهتم بكل الاختيارات مهما كان محتواها بشرط أن تكون معقولة ومنطقية.

وبهذا فقد تجرد تيار المنفعة من الفردانية Individualisme والمبني على أساس أن المنفعة الجماعية ماهي إلا مجموع الفردية، وأصبح يعطي اهتماما أكبر للمنفعة الجماعية ويفضلها في بعض الحالات. فهناك يقبل بأن يستعمل كل إنسان سيارته لمنفعته الخاصة ولكن إذا أصبحت المنفعة العامة مهددة فلا يقبلها.

لقد تطور مذهب المنفعة على يد Mill ليصبح يأخذ بعين الاعتبار كل إنسان مهما كان جنسه وأصله، كما أنه يضع في الحسبان تعاقب الأجيال لأن سلوكات وتصرفات أي جيل يمكنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على الأجيال القادمة فاستنفاد الثروة النفطية مثلا في الوقت الحالي في الجزائر قد يكون تصرفا تبذيريا اقتصاديا وسينعكس سلبا على الأجيال القادمة اقتصاديا أيضا. إن قضية الاعتناء بالأجيال قسم المهتمين بالمذهب المنفعي إلى تيارين:

التيار الأول يمثل المنفعة الكلاسيكية حيث يرى هذا الاتجاه تعظيم مجموع المنافع هو الأصلح أي:  $\sum_{i=1}^n U_i$

التيار الثاني يولي أهمية للمنفعة المتوسطة التي تعظم المنافع لكل الأفراد والتي يعبر عنها بـ:  $\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n U_i$

وبناء على مفهوم المنفعة للتيارين تم وضع مفهوم وسطي وهو منفعة النقطة الحرجة Critical level utilitarianism، هذا المفهوم مبني على الأخذ بعين الاعتبار مجموع المنافع تحت شرط

$$\frac{1}{n} \sum_{i=1}^n U_i \geq U^*$$

حيث  $U^*$  هو مستوى معين من المنفعة والذي يعد كافيا. فلم تقتصر مجهودات Mill على تطوير مذهب المنفعة في الاتجاه الأخلاقي بل اعتبر أن إحدى المسؤوليات الحيوية للمجتمع الصالح هي إنشاء التعليم الأخلاقي<sup>3</sup> الذي لا يستهدف الإنسان

<sup>3</sup> - محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، 1994، ص 456.

كمجرد حيوان باحث في اللذة فقط، وإنما كائن تقدمي يعمل على تجسيد مفاهيم العدالة الإنسانية. من هنا جاء تعاطف Mill بوجه خاص مع الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا مما جعله ينتقد في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي، سوء توزيع الثروة والقهر الشديد الذي كان العمال يتعرضون له والاستغلال المتمثل في توزيع ناتج العمل بصورة تناسب تناسب عكسيا تماما مع العمل<sup>1</sup>.

### I-3. حدود مذهب المنفعة:

لقد بقي مبدأ المنفعة مبهما وغير عملي لأنه لم يقدم إجابة شافية عن الأمور التي تؤدي إلى سعادة الفرد والمجتمع على الصعيد الأخلاقي الموظف في علم الاقتصاد، حيث أن السعادة هي مجرد حالة نفسية، حيث أن من المتعذر قياس وتجميع سعادة ملايين البشر، بل يتعذر أيضا الوصول إلى إجماع في الرأي يكون مقبولا على الصعيد الاجتماعي في الحالات التي تتعارض فيها مصالح المشاركين حيث يسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الخاصة دون أن يهتم ما يكون لأفعاله من أثر على الآخرين، مع ذلك فقد كان لهذا المذهب تأثير مسيطر على الفلسفة الأخلاقية في الغرب كما ذهب لهذا الرأي Rawls حيث أصبحت القيم الأخلاقية في الغرب يغلب عليها الطابع البراغماتي وجردت الأخلاق من طابعها المطلق وأصبح الالتزام بها مشروطا بفائدتها وبقيمنتها المالية التي يجنيها الفرد، فوجود هذا الموقف لا يمكن أن يوجد أي

التزام بمبادئ محددة وبالتالي يغيب أي التزام بالسلوك الأخلاقي لأنه قد يكون لمختلف البشر آراء متعارضة بشأن النتيجة أو القيمة المالية لمبدأ معين، ولأن معظم البشر كما يسلم بذلك Bertrand Russell أكثر اهتماما برفاهيتهم الخاصة منهم برفاهية بقية البشر<sup>4</sup>، وهكذا فإن مذهب المنفعة قدّم المبرر المنطقي للتهافت عن الثروة فجعل من الاستهلاك الغاية القصوى للحياة الاقتصادية والمصدر الأسمى للسعادة، ومهما يكن من النقائص التي ميزت نظرة المنفعة التي أخذت على عاتقها إسقاط السلوك الاقتصادي على الظاهرة الأخلاقية، ورغم تجردها من المعتقدات الدينية المسيحية تمثل هذه المحاولة إحدى البحوث التي لا يستهان بها في أخلاقة الاقتصاد.

## II- دولة الرفاهية

مما لاشك فيه أن البلدان الرأسمالية رحبت باستحداث دولة الرفاهية، استجابة للتحدي المتمثل في الاشتراكية التي أصبحت تبدو أكثر عدالة وإنسانية واجتماعية ومحقة للعدالة في توزيع الثروة ومحاربة للفقر والبطالة والامية والأمراض والفوارق الاجتماعية فأصبحت قمة في أخلاقية اقتصادية في المقابل ازدادت وحشية الليبرالية الرأسمالية، لذا برزت فكرة دولة الرفاهية على أنها حركة إدارة اجتماعية من الأعلى هدفها ضمان النظام

<sup>4</sup> - Bertrand Russell, A History of Western philosophy New york:

Simon and Schuster 1945, p 79.

الاجتماعي معتقدة في ذلك أن رفاهية الفرد أهم من أن تترك مجالا لتلاعبات قوى العرض والطلب ضمن مبادئ الداروينية الاجتماعية، وتفترض هذه الفلسفة أن الاتجاه السائد في علم الاقتصاد يعترف رسميا بأن الفقر وعدم القدرة على تلبية الحاجات ليست بالضرورة دلائل على عجز الأفراد الشخصي فقد يعمل العمال بأجور زهيدة أو يتحولون إلى بطالين أو فقراء دون تقصير منهم أو مسؤولية.

## II-1. إستراتيجية تحقيق سياسة الرفاهية:

لم يرى منظرو هذه الأطروحة حاجة لإدخال أية تغيرات جذرية على نظام السوق فقد ساد الاعتقاد فقط لإسناد دور أكبر للدولة يكفي لتحسين أداء السوق وعلاج حالات الظلم الناجمة عن الرأسمالية المتوحشة، ويمكن تحقيق ذلك بواسطة الأدوات الست التي اكتسبت أهمية كبيرة وهي:

### II-1-1. التنظيم والتوجيه:

يفترض نجاحه وجود معايير متفق عليها وقيم جماعية يتمّ التنظيم على ضوئها وإلا تحولت الدولة إلى محطة عبور لجميع الفئات وذوي النفوذ في مجتمعات تُقدّس التعددية والمصلحة الذاتية، ويسعى العامة إلى محاباة الأغنياء والأقوياء لأنهم يستخدمون مواردهم للسيطرة على وسائل الإعلام لتمويل حملاتهم الانتخابية واكتساب مراكز القرار وتشكيل جماعات

ضابغة، لذا فإن إيجاد آليات لترسيخ قيم العدالة الاجتماعية أهداف أساسية لحكومات الرفاه وقد نجحت فكرة تعميم العدالة الاجتماعية بفضل الدعم الذي أبداه الأغنياء والأقوياء على حد سواء بتأثير الهجمة الاشتراكية.

## II-1-2. الإنفاق العام:

مثلت السياسة المالية العامة الأداة الرئيسية لدولة الرفاهية، فهي تتضمن استخدام الإنفاق العام والضرائب التصاعدية والاقتراض لتحقيق الأهداف المرغوبة لتعزيز النمو وزيادة المساواة في الدخل ورفع الغبن والذائقة المالية عن الفئات المحرومة حتى لا تقع فريسة الجرائم والتصرفات الاقتصادية اللاأخلاقية.

وقد توسعت دولة الرفاهية في الخمسين سنة الأخيرة في الإنفاق على المعونات والتعويضات الاجتماعية وتشمل هذه النفقات جملة واسعة من المنافع بما في ذلك من مستحقات الضمان الاجتماعي وتعويض البطالة والمعونة الاجتماعية وإعانات الشيخوخة ورعاية الطفولة وتوفير مستحقات الأمومة، ودعم أسعار الطعام والمرافق العامة وتوفير الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والسكن والنقل العمومي لعل كل هذه المظاهر تعكس القيمة الأخلاقية التي يكتنها صانعو القرار لمواطنيهم وهي تعبر عن سلوكيات أقل ما يُقال عنها أنها تسعى لتحقيق الرفاهية للغالبية الساحقة من المواطنين .

## II-1-3. المستويات العالية للضريبة وحالات العجز:

إن السبيل البديهي لتمويل الإنفاق المتزايد هو رفع الضرائب أو اللجوء إلى الاقتراض العام، فقد ارتفعت الضرائب ارتفاعا كبيرا لتبلغ أعلى نسبة في السويد 355% من الناتج المحلي، والدانمارك 152%، وذلك سنة 1988 فقد حصل ردُّ فعل أصبح يُدعى الحركة الارتجاعية لدولة الرفاهية وأصبح الارتفاع المذهل في مستوى الضرائب والاقتراض لتمويل الإنفاق يمثل ظاهرة غير صحية، كما أن غياب آلية متفق عليها لاصطفاء القيم الإنسانية شكل عائقا في وجه الأحكام القيمة ولم يقتصر أثره على حرمان دولة الرفاهية من الأولويات الراسخة ذات المدى الطويل في التخطيط للإنفاق، بل أدى أيضا إلى معاملة الأغنياء والفقراء على قدم المساواة من حيث الاستفادة من مزايا التعليم والرعاية الصحية ومن عدد متنوع من السلع والخدمات التي تحصل على إعانات من الحكومة.

## II-2. تقييم الإستراتيجية:

مما لاشك فيه أن دولة الرفاهية وتكريسها للبعد الإنساني الأخلاقي كانت أفضل بكثير من الداروينية الاجتماعية للرأسمالية، فالتفوّر الفطري لدى البشر من الظلم والبؤس لم يتحمل حالات الظلم والجرائم الاقتصادية التي ترعرعت في ظل النظام الرأسمالي، وحتى بعد مرور ثلاث قرون من العلمانية لم

يتم القضاء على ذلك الظلم والبؤس، ومع أن أهداف العلمانية كانت أهدافاً إنسانية وإنها لم تتمكن من استحداث إستراتيجية فعالة لتحقيق عدالة اجتماعية، فهي لم تطرح أي تغير أساسي في النظرة العالمية للرأسمالية أو في إستراتيجيتها كذا فقد كانت تفتقر إلى آلية فعالة ونظام الحوافز من شأنهما المساعدة على منع استخدام الموارد النادرة لأغراض تعيق تحقيق أهدافها الرامية إلى تحقيق المساواة، فقد بقي طراز الحياة الرأسمالي ذاته وآلية الإنتاج ذاتها وجميع المؤسسات الرأسمالية التي تقوم بدور أساس في تعميق الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء كلها بقيت كما هي. ومع أن جهود دولة الرفاه لا ينكرها عاقل في تحسين حالة الفقراء في البلدان الصناعية، إلا أن مشاكل الفقر والحرمان لا تزال مشاكل عميقة الجذور، كما أن المسافة الفاصلة بين الأثرياء والفقراء ما زالت تتسع لا من حيث الدخول الحقيقية فحسب بل أيضاً من حيث الحصول على الرعاية الصحية والسكن والتعليم العالي؛ وتتمثل المعضلة المحيرة في أنه على الرغم من إنفاق جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية مثلاً في السويد يفوق 9% فإن الفقراء والمسنين لا يتمكنون من الحصول على المعالجة السريعة والكافية فعليهم الانتظار مدة طويلة أطول مما يمكن تحملها في حالة بعض العمليات التي هم بأمرس الحاجة إليها والتي تتراوح بين الجراحة القلبية وإزالة أعتام عدسة العين ثم إن أسعار الأدوية مرتفعة، بل إن شركات صناعة الأدوية أصبحت تسعى لتحقيق الأرباح في اختيار تصنيع الأدوية حتى وإن كانت هذه الأدوية ثانوية الأهمية في الاستشفاء المهم أن معيار تعظيم المداخل يحقق.

## II-2-1. تراجع مبدأ تساوي الفرص:

تراجعت مستويات الصحة في الولايات المتحدة الأمريكية في العقد الأخير حيث يفتقر 331 مليون أمريكي إلى التأمين الصحي ومن بين هؤلاء يوجد 68 مليون طفل، وأصبح الفقراء في دول الرفاهية يجدون صعوبة في نطاق السكن، وقد ارتفعت الإيجارات بأسرع من ارتفاع الدخل، بينما تصاعدت تكلفة التعليم العالي، وهكذا يظل الحلم بإيجاد مجتمع تسوده المساواة بعيداً عن التحقيق رغم الثروة الكبيرة لدول الرفاهية وهو ما لا يبرأ ساحة دولة الرفاهية من تقصيرها الذي أصبح معروفاً على نطاق واسع، وهكذا مع أن حلم إيجاد مجتمع صالح الذي كانت دولة الرفاهية تتوخاه يبقى غير متحقق لذا ثمة ثقة مفقودة على نطاق واسع في قدرة دولة الرفاهية على إرساء قواعد اقتصادية أخلاقية ولقد بلغت الجراءة بـ "Albert Hirschman" أن يعترف بأنه ليس من الممكن إنكار أن دولة الرفاهية في مأزق<sup>5</sup>.

## II-2-2. العيوب المنطقية:

تنشأ المشكلة لأن دولة الرفاهية تواجه ندرة الموارد ذاتها التي تواجهها أية دولة أخرى ولا يمكنها الخروج من هذا المأزق الذي تجد الآن نفسها فيه ما لم تقم بترتيب الأولويات على أساس آلية اصطفاء مقبولة اجتماعياً، وتحفيز الناس على إعادة توجيه أذواقهم وطلباتهم على الموارد طبقاً لتلك الأولويات لكن رغم أن

<sup>5</sup> - محمد عمر شبرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الو. م. أ. الطبعة الأولى 1996، ص 181.

دولة الرفاهية تسعى إلى توظيف بعض السياسات الاجتماعية ذات الصيغة الأخلاقية على الأقل في مجال توزيع الثروة، تبقى تفتقر إلى آلية توصلها إلى التوافق في الرأي حول الأولويات أو تحفز الأفراد والجماعات المتعددة على كبح طلباتها بما ينسجم مع متطلبات توازن الاقتصاد الكلي والتوازن الخارجي وأهداف المجتمع المتعلقة بالتوزيع والذي تحرص عليه دولة الرفاهية إلى تحقيق العدالة فيها والتقيد بأمثلية باريتو *optimum de pareto*، كل ذلك يؤدي إلى سيل عرم من الطلبات على الموارد النادرة، تلك الطلبات التي يولدها القطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء فالتراحم على رموز التباهي والسلع المترفة والذي يذكي التهافت عليه الإعلان الخالي من القيم الأخلاقية والحملات الإشهارية الكاذبة، والتوسع المفرط في الائتمان مما يخلق قوة شرائية اصطناعية؛ كل هذه العوامل تزيد في تسارع وتيرة الطلب حتى في دولة الرفاهية لأنه كما أشرنا سابقاً فإن هذا النوع من المنظومات الأخلاقية لم يستطع التخلص من الآليات التي تسير النظام الرأسمالي، حيث يتمثل هدف الحياة الأسمى في تلبية أكبر عدد ممكن من الرغبات، ويتفاقم الأمر من جراء حالات العجز المالي الكبير التي يعاني منها القطاع العام خاصة نتيجة توفيره لخدمات الرفاهية ضمن قيد أمثلية باريتو *optimum de pareto*.

## II-2-3. افتقار دولة الرفاهية إلى دعائم أخلاقية مذهبية:

إنّ التعديلات التي تقوم بها الدولة الرفاهية تعتبر ظرفية لحل بعض المشكلات الآنية فسرعان ما تبرز عقبات أخرى لذلك تبرز الحاجة

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

لتعديلات هيكلية ذات أبعاد أخلاقية ومذهبية تمس المجتمع والاقتصاد وباقي مجالات الحياة بطريقة يمكن فيها تحقيق الأهداف الإنسانية لدولة الرفاهية ويدرك هذه الحقيقة الآن كثير من الباحثين يقول Maurice Bruce "ما من أحد خطط لدولة الرفاهية ولم تكن دولة الرفاهية أبدا نتيجة مباشرة لأية فلسفة سياسية واجتماعية، بل هي في واقع الأمر، مجرد حلول تراكتت عبر السنوات لمشاكل محددة<sup>6</sup> وفي نفس السياق أشار Myrdal إلى أن عمليات التدخل الحكومي التي قامت عليها سياسة الرفاهية نجمت عن أحداث ولم تكن وليدة نظرية معينة<sup>7</sup> ولعل هذا هو السبب الذي حال دون أن تتمكن دولة الرفاهية في بلوغ الأهداف السامية في تحقيق العدالة الاجتماعية، إن ما تدعو الحاجة إليه هو إصلاح شامل للبنية الاجتماعية والاقتصادية والقيم الحياتية التي تقوم عليها منظومة الأخلاق في النظام الرأسمالي وفي صورتها المعدلة المتمثلة بدولة الرفاهية على وجه التحديد.

### III- أهمية تناسق النظام الرأسمالي في تحقيق العدالة والكفاءة

إن السمة الحاسمة في المنطق الكلي لنظام السوق هو التناسق بين المصالح العامة والمصالح الخاصة. فيفترض في الأفراد بوصفهم مستهلكين أحرارا أنهم يتصرفون على نحو رشيد ويحققون القدر الأعظم من المنفعة من خلال شرائهم، بأدنى الأسعار، للسلع والخدمات التي تحتل مركزا أعلى في سلم تفضيلاتهم. وتتجلى

<sup>6</sup> - Maurice Bruce, the coming of the welfare state (London, Batsford. 4 -

<sup>th</sup> ed 1968 p 13.

<sup>7</sup> - gunnar Myrdal, Beyond the welfare state, university press, New

Haven, 1960, p 19.

تفضيلاتهم في السوق من خلال طلبهم أي استعدادهم لدفع ثمن السوق. كما أنّ المنتجين يتصرفون بطريقة رشيدة ويستجيبون استجابة "منفعلة" لهذا الطلب، (بمعنى أنّهم يتأثرون به لكن لا يؤثرون عليه) من خلال إنتاج كلّ ما يساعدهم على تحقيق الحد الأقصى من الربح بأقل تكلفة. وتحدّد الأسعار التي تباع فيها السلع والخدمات في السوق بالتفاعل الحرّ بين المستهلكين الذين يسعون لتحقيق الحد الأقصى من المنفعة والمنتجين الذين يسعون إلى تحقيق الحد الأقصى من الربح، في ظروف التنافس التام في السوق. وتعمل هذه الأسعار (والتكاليف التي هي أسعار أيضا) بوصفها آلية تصفية حيادية القيم وتؤدي إلى إنتاج ذلك الشكل من السلع والخدمات التي توفر الحد الأقصى من الانسجام مع تفضيلات المستهلكين. كما تحكم هذه الأسعار تلقائيا نقل الموارد من استخدام لآخر، مما يؤدي إلى أكفأ استخدام للموارد دون جهد شعوري أو تدخل من أحد<sup>8</sup>.

وبما أنّ تشكيلة السلع والخدمات المتبادلة في السوق تعكس أذواق المستهلكين، فهي الأكثر "كفاءة" ويتعدّر الإتيان بأفضل منها (على الأقل في المدى القصير) وبما أنّ هذه التشكيلة تحدّد أيضا الدّخل الذي يجنيه كلّ من عناصر الإنتاج على أساس إسهامه في الناتج والإيرادات، فيكون توزيع الدّخل النّاجم عن ذلك "عادلا" أيضا ويتمّ عند نقطة التوازن، تحقيق الحد الأقصى

<sup>8</sup> - محمد عمر شاثيرا، الإسلام والتجدي الاقتصادي، ص 45 مرجع سابق.

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ: قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

من إشباع المستهلكين (أي المنافع التي ينالونها)، وتتقلّص تكاليف الموردّين إلى الحدّ الأدنى، وتزداد عائدات العناصر (بما في ذلك الأجور والأرباح) إلى الحدّ الأقصى.

فنظام السوق إذا لا يحدّد الاستخدام "الأكفأ" للموارد فحسب بل يحدّد أيضا "أعدل" توزيع للدّخل بطريقة عقلانية وغير منحازة.

ويعد كلّ توازن لسوق تنافسية حالة من أمثلية Pareto- تعني أنّه يمكن جعل أيّ إنسان أحسن حالا بدون جعل إنسان آخر أسوأ حالا- يجب قبولها على أنّها تحقّق "الكفاءة" و"العدالة" على حدّ سواء. وهكذا فإنّ مصطلحي "الكفاءة" و"العدالة"، فحسب تعريفهما ضمن هذا الإطار، يمتان بصلة مباشرة إلى أهداف القضاء على الفقر وتلبية الحاجات وتخفيض حالات عدم المساواة في الدّخل والثروة، بل يفترض أنّ هذه الأهداف ستحقّق بوصفها شيئا ناجما- ولا بدّ- عن "الكفاءة" و"العدالة" اللّتين تتحقّقان بواسطة التّوازن التّنافسي. وأيّ تدخّل خارجي لتغيير الوضع الرّاهن لابدّ أن يؤدّي إلى نتائج أقلّ كفاءة وعدالة. والطّريقة المقبولة الوحيدة لتغيير الوضع الرّاهن ستكون ضمن إطار أمثلية باريتو- جعل بعض النّاس في "وضع أفضل" دون جعل أيّ شخص آخر في "وضع أسوأ".

### III-1. أمثلة "Pareto":

شكلت أمثلة Pareto على مدى العقود المتأخرة وخاصة لدى الاقتصاديين المهتمين بالمقاربة بين علم الاقتصاد الحديث والأخلاق، اهتمام كبير ولقد اعتمدت هذه الأمثلة على أساس مفاده أنه يحصل كسب صافي لإشباع مجموعة معينة دون أن تحصل أية تضحية من طرف مجموعة أخرى، إن حالة اجتماعية توصف كحالة مثلى من وجهة نظر Pareto إذا وفقط كان لا يمكن زيادة منفعة أي شخص بدون إنقاص منفعة شخص آخر، ولكن إذا كان مجتمع تختلف به مستويات الأفراد والشرائح بفوارق اجتماعية واسعة، هل يصلح هذا التبرير الذي ساقه Pareto أخلاقيا؟

هل تصلح هذه الأمثلة لمحاربة الفقر وسد الاختلالات الاجتماعية؟ من هذا المنطلق يتم تقييم هذه الأمثلة.

### III-2. ما مدى فاعلية أمثلة Pareto اقتصاديا:

لا يمكن أن ننكر أن أمثلة باريتو تعتبر ملائمة من وجهة نظر واحدة فهي فعالة حصريا في مجال المنافع دون إعاقة أي اهتمام إلى الاعتبارات التوزيعية فيما يتصل بالمنفعة فتبقى بذلك بؤرة تركيز التحليل تتمحور حول المنفعة وهذا التراث خلفه التقليد المنفعي المبكر الذي تطور وازدهر في سبعينات القرن

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

التاسع عشر بفضل الجيل الأول من الكتاب الحدين<sup>9</sup> وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادي في وسط تاريخي يتطور فيه النظام الرأسمالي، ويتمثل محور الانشغال بالنسبة للحدين في سلوك أفراد يسعون في مجال الاقتصاد إلى تحقيق أقصى استمتاع أو أقل ألم، وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لإشباع حاجاتهم. هذه العلاقات بين الإنسان والأشياء منظورا إليها من جانبيها الكمي فقط هي التي تمثل بالنسبة للحدين موضوع الاقتصاد في هذا المعنى يقول Pareto ﴿إن موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون منها على إشباع حاجاتهم أو رغباتهم وأن نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي تجدد في هذه الروابط سببها الرئيسي، وعلى هذا الأساس يبقى موضوع الاقتصاد بالنسبة للحدين يبقى معلقا بسلوك أفراد من قبيل الرجل الاقتصادي، وهو سلوك كما يبدو مجردا عن إطاره الهيكلي فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الإنتاج السائدة فيه.

<sup>9</sup> - أهمهم من الجيل الأول نذكر. William stanly, w. s. jevons, L. walras, c. Menger هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني وعلى رأسهم Alfred Marshal الذي شغل أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة كمبرج وفي لوزان وجَد Pareto حيث شغل هذا الأخير أيضا كرسي أستاذية الاقتصاد السياسي بجامعة لوزان بعد walras.

على هذا النحو تعتبر العلاقات علاقات بين الأفراد والأشياء المادية ويصبح الاقتصاد علم الندرة الأمر الذي يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار علم الاقتصاد على حد تعبير Pareto علما طبيعيا كالفيسيولوجيا والكيمياء وإلى غير ذلك<sup>10</sup>.

ويعبر Pareto عن شروط التوازن العام في اقتصاد يستخدم العديد من عناصر الإنتاج العديد من السلع لاستهلاك العديد من الأفراد في شكل شروط للإنتاج الأمثل وشروط للتبادل الأمثل ابتداء منها تجتمع شروط الإنتاج والتبادل الأمثلين: فشروط التبادل الأمثل أن يكون المعدل الحدي للاستبدال بين أي زوجين من السلع واحدا بالنسبة لكل الأفراد الذين يستهلكون السلعتين فإذا لم يتوفر هذا الشرط يمكن إشباع أو رفاهية فرد أو أكثر دون إنقاص إشباع أو رفاهية أي شخص آخر.

غير أنه من الممكن ادخال اعتبارات أخرى في الحكم على سلوكيات الأفراد لأن أمثلية Pareto يمكن أن تكون حاضرة إلى جانب وجود بعض الناس يعيشون في بؤس شديد، وآخرين يترفون في الإسراف طالما لا يمكن تحسين أحوال الفقراء والبائسين

<sup>10</sup> - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981،

الطبعة الأولى، ص 267

مدى نجاحة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

بدون اقتطاع من رفاهية الأغنياء لعل أمثلية Pareto تقف عاجزة أمام حل مشكلة الاختلالات الاجتماعية رغم أن زيادة رفاهية جماعة دون الإضرار برفاهية جماعة أخرى يبدو أنه موقف أخلاقي ضمن ما يعرف في النظرية الاقتصادية بالسلوك الرشيد، لكن تبني مبدأ الرشادة أو العقلانية الاقتصادية ضمن إطار الإيثار قد يعطي تنبؤات ذات معنى أكثر نفعا وأخلاقيا ومن هنا طرحت أمثلية بولدينغ (Boulding optimum) بدلا من أمثلية باريتو (Pareto optimum) بغية إدخال نزعة إنسانية ضمن التحليل الاقتصادي توظف أخلاق الإيثار.

#### IV- نظرية العدالة والإنصاف لدى John Rawls

تجسدت العدالة في الثقافة الغربية أولا في صورة الآلهة تيمس "Timis" ثم رمزت لها الحضارة الغربية بامرأة منتصبة وهي تمسك بالميزان وبالسيف وعيونها مغمضة ولعل في هذا الرمز الأسطوري معاني ترمز إلى أن العدالة مطلب أخلاقي وديني مرموقة وأنها تقوم بتوزيع الخيرات بين البشر وأن حكمها نافذ في الناس، مؤيد بالعقاب، إن اقتضى الحال ولا تنظر إلى المائلين أمامها حتى لا تتحيز ولا تتأثر بالاستعطف أو التذلل أو أي شكل من الأشكال المضللة للعدالة، وذهب رجال الدين المسيحي كما فصلنا ذلك في القسم الأول إلى اعتبار العدالة منحة إلهية تنطوي على الاستقامة الكاملة وقد رأى القديس Saint Thomas

أنها هي الفضيلة الأساسية التي تُعطي كل ذي حق حقه وهي تخضع أفعال الفضائل الأخرى كلها للخير المشترك، ولئن استطاع الفكر المعاصر الغربي فصل العدالة من دلالتها اللاهوتية والميتافيزيقية، فإنه لا يستطيع فصل هذه الدلالة عن ارتباطها بالأخلاق.

### I-1. مفهوم العدالة:

تعد نظرية العدالة لـ جو رولز في العالم الأنكلوسكسوني وفي عام العالم الغربي أيضا، أحد النصوص المعاصرة الأكثر شهرة في حقل الأسس الأخلاقية لعلم الاقتصاد، إن هذا المثل الأعلى الذي تنشده جميع الثرات الاقتصادية رأسمالية كانت أو إسلامية أو حتى اشتراكية بصفة مجزة يعني إعطاء كل ذي حق حقه، وتوزيع المنافع الاجتماعية توزيعا مواتما وعلى إعطاء الحقوق والحريات لأهلها غير منقوصة ولا مجحفة لأن لباحثون في أخلفة الاقتصاد يعتبرون أن الإنصاف فضيلة متوسطة بين لعدالة من جهة وهي المطلب الأخلاقي الأدنى وبين البر والإحسان وهو المطلب الأخلاقي الأعلى؛ فإذا انطلقنا من العدالة وجدنا أحكامها تفي بحرفية احترام حق الآخرين، والإنصاف يرفع ظروف هؤلاء الآخرين لمصلحتهم العادلة وإن لم ينص عليها القانون صراحة.

من هذه المنطلقات يطرح Rawls التساؤلات التالية: ما العدالة؟ ، ما النظام العادل؟ كيف نفهم القواعد التي تهيمن على توزيع الخبرات والمصالح الأساسية؟

#### IV-2. حل بدليل عن المنفعة:

المذهب النفعي الذي يعتمدُه Rawls ويناقشه، يَمُدُّ إلى المجتمع المعايير والمحاكمات المألوفة عند الأفراد، وكما نعلم أن الفرد يميل إلى زيادة رفاهية الخاص إلى القيام بحساب الخسائر والأرباح على نحو يحقق لنفسه به أكبر خير ممكن وعلى هذا المنوال تجدنا نفرض على أنفسنا توضيحات مفيدة غرضها أن تجعلنا بعدئذ نكسب منافع أكبر، في هذا السياق يتخيل Rawls تجمع أشخاص أحرار اجتمعوا لاختبار القولد والمبادئ التي ينبغي أن تقود بنية المجتمع ضمن إطار مذهب تعاقد، هو العفو الاجتماعي على غرار العقد الاجتماعي لـ J.J. Rousseau ويتمحور هذا العفو الاجتماعي بشكل رئيسي حول قضايا توزيع الخيرات الأساسية، من حقوق حريات، ثروات، النخ) فالشكاء وهم عقلاء كل العقل وواعون كل الوعي للمعطيات المتصلة بتاريخ الإنسانية وهم جاهلون الجهل كله بخبراتهم الفردية الخاصة، ولمنزلتهم في المجتمع المراد تشييده، بفضل هذا التنازل العفوي من أفراد المجتمع فلن يحاول أي شخص استخدام العدالة لصالحه وبالتالي يصبح الفرد داخل المجموعة مستقل عن كل معطى أو صدى فردي.

#### IV-3. مبادئ العدالة عند Rawls:

رغم أن النقاد يصنفون Rawls في خانة الكلاسيكيين فقد حاول منذ اشتغاله بالتأليف أن يحقق مصالحة بين العدالة

الاجتماعية والليبرالية<sup>1 1</sup> ومحاولا في نفس الوقت دحض متذهب المنفعة لـ J. Bentham، لقد شكلت نظرية العدالة إلى يومنا هذا أحد الركائز المؤسسة للنظرية الاقتصادية الأخلاقية الحديثة، فبالنسبة لـ Rawls لا يمكن تحقيق العدالة إلا بتوفير ما هو ضروري وكافي للحصول على حياة سعيدة وهو ما يحدد مبدئين أساسيين للعدالة:

#### أ- المبدأ الأول: مبدأ المساواة في الحرية:

يوجب توفر الحريات الأساسية للمواطنين والتي يمكن إجمالها فيما يلي: الحرية السياسية، حرية التعبير، حرية الاجتماعات، حرية التفكير، حرية التملك، الحماية من الاعتقالات والتوقيفات العشوائية على أن تكون هذه الحريات متساوية ومضمونة لجميع المواطنين لمجتمع ما باعتبارها الحقوق الأساسية للعدالة<sup>1 2</sup> علما أن Rawls قد أشار إلى مساوئ الحرية المطلقة التي تضر بمصالح الآخرين عندما تنعدم منها روح المسؤولية، وقد أشار Rawls إلى قضية أساسية حيث ركز على أن ضمان الحرية يجب تحقيقه إلا للذين لديهم نفس المؤهلات ونفس القدرات للحصول على مرتبة اجتماعية معينة وهذا مهما كان صنفهم الاجتماعي أو جنسهم أو عرقهم أو أي شعب من

<sup>11</sup> - [Http://perso.orange.fr/sos.Philosophie/rawls.htm](http://perso.orange.fr/sos.Philosophie/rawls.htm)

articles publie sous titre Rawls le 13-03-2007.

<sup>12</sup> - <http://www.Libereaux.org/wiki/index.php?Title=juste-social>

Article publie sous titre justice distributive rédigé par wikiberal le 14/03/2007

شعوب العالم، لذلك فقد نظر Rawls إلى شعوب العالم بنفس المنظار ونفس القيمة البشرية في بعدها الإنساني والأخلاقي وهي أساسية جديرة بالاهتمام تجعله أكثر أخلاقية حتى في مواقفه الشخصية على عكس بعض رواد الفكر الاقتصادي الذين استنوا الشعوب المستعمرة والمتخلفة من تطبيقات نظرياتهم وأفكارهم كما قررَ ماركس ذلك في كتاباته عن الشعوب التي وصفها بالبربرية.

إن مبدأ المساواة في الحرية كما يقرره Rawls لا يضمن المساواة إلا للذين لديهم نفس المؤهلات ونفس القدرات للحصول على مرتبة اجتماعية معينة وهذا مهما كان جنسهم أو أصولهم لذلك لا ينبغي على المجتمع أن ييدر الأموال من أجل تدريب قصيري النظر على مهنة طيار، أو محدودي الفكر أن يصبح مدير أعمال المؤسسة، في الحقيقة إن هذه المظاهر الأخلاقية من وجهة النظر الاقتصادية أصبحت شائعة الانتشار فتعين مدراء المؤسسات ومسؤولي البنوك والمحاسبين وكل الفئات المهنية أصبحت لا تراعي في توظيفهم أدنى شروط الكفاءة والخبرة والأداء إلا في الظروف النادرة، بل إن معايير التوظيف، كلها تدور حول المحسوبة وصلات القرابة، وردُّ الجميل، وتقديم الرشاوي، الخ من الأمراض والسلوكات المنحرفة أخلاقيا عن المنطق العلمي للاقتصاد.

## ب- المبدأ الثاني: عدالة صنوف التفاوت الاجتماعي والاقتصادي:

إن مبدأ التفصيل أو التمييز لا ينطلق من فكرة التفصيل الذي يحدث بفعل تمييز البعض عن البعض الآخر من أجل الوصول إلى نتيجة معينة كأن نسعى لتوحيد نفس المستوى من الدخل أو نفس المستوى من الثروة لجميع أفراد المجتمع فنَقْفِزُ بذلك على الصُّوْفِ والمراتب والزُّمَر التي نشأت في المجتمع بفعل التفاوت في الشهادات والخبرات والمؤهلات والذكاء والقدرات الخ.

إن هذا المبدأ هو أيضا مبني على أساس مبدئين فرعيين:

\* التمييز والتفضيل ليس مرتكزا على الامتيازات السوسيو-اقتصادية المتحصل عليها من طرف مختلف أفراد المجتمع ولكن على أساس الحظوظ الخاصة بكل فئة من فئات المجتمع، فمثلا الفئة التي لا تملك قدرات معينة مثل عامل ماهر ومؤهل ونسخر له كل الإمكانيات لتحقيق هذا الهدف، كما أن الذين يملكون قدرات أفضل تمكن لهم حظوظ الانضمام إلى فئات أحسن وحُظوظ الارتقاء داخل المجموعة.

\* التفضيل المعطى لفئة من الفئات يجب أن يكون له أثر إيجابي على مجموع الامتيازات المقسمة وبالتالي على مجموع فئات المجتمع، التفصيل في منح السلطة مثلا يعمل على جعل اتخاذ القرار بين أيدي من هم أولى بهذا وبالتالي فحسن اتخاذ القرار سوف ينعكس بالإيجاب على كل الفئات المعنية بالقرار المتخذ.

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

على هذا الأساس بمبدأ التفضيل يعمل دائما على الربط بين المساواة والنجاعة، بمعنى آخر إذا كان لدينا نفس المستوى من النجاعة فيجب أن يضمن نفس المستوى من الحقوق والامتيازات. خلاصة القول إن الامتيازات تعطى لفئة من المجتمع، لكن داخل المجموعة الواحدة تُعطى نفس الحظوظ للصنف المتتمية لنفس الفئة؛ ولعل احترام هذا المبدأ سوف يكون له أثرا إيجابيا على مجموع فئات المجتمع باعتبار أن مذهب الحرية يربط بين المساواة في الحظوظ والنجاعة.

#### IV-4. نظرية Rawls بين منظومة عادلة أخوية ومذهب واجبات معتدل

في الوقت الذي بدأت فيه الماركسية تتراجع وشرعت أسسها تسفر عن عجز في فهم الحوادث الاجتماعية، يقدم Rawls مثل أعلى نظري عملي معقول ما دامت كل زيادة لصالح الأكثرين حظا، إنما يُعوّض عنها بتقليل أضرار الأقلين حظا وما يصوغه Rawls لا يخرج من منوال ميثاق الأسس الاجتماعية الديمقراطية الحديثة، فالمفكر يعتنق وضع متوازنا بين مبدأ المساواة وبين سيادة السوق في إطار المنفعة المتبادلة للشركاء الاجتماعيين في قلب منظومة تعاونية، وبوجه عام لقد اعتنق إطارا من الواجبات وأبعد الرجوع إلى الخبر الأسمى الذي يقدر على تنظيم العمل الإنساني فالشيء المهم عنده هو الإلزامي العادل وعلى الرغم من ذلك فإن مذهب الواجبات عند Rawls يبدو متأثرا

بأخلاق الواجب عند I.Kant لأنه في نهاية المطاف هناك اتفاق بين العدالة والخير وأن المجتمع المنظم جيدا بدءا من العادل يحقق خير الجماعة، إن عدالة الاستعدادات تساهم في تعمير الخير بين أعضاء المجتمع ويزداد ذلك كلما أخذت الميل إلى الضغينة والحسد، فتتيح العدالة لكل إنسان أن يُحسن التصرف بمشروعه في إطار الجماعات المتعددة الخاضعة لأحكام عدالة صنوف التفاوت الاجتماعي<sup>3 1</sup> لذلك يمكن القول أن مذهب Rawls الأخلاقي قد وُفق إلى إقامة تصور منهجي للعدالة من خلال فتح حوار. وتقارب بين I. Kant و J. S Smille فحقّق بذلك عملا أصيلا ومُجدّدا.

#### IV-5. أهمية نظرية العدالة الاجتماعية في تطوير الأخلاق الاقتصادية:

تُولى الدراسات المهمة بالأخلاق والاقتصاد في العصر الحالي أهمية خاصة للإسهامات الفرعية التي أضافتها نظرية العدالة الاجتماعية لهذا الفرع الجديد من المعرفة خاصة فيما يتعلق بمجموعة المبادئ التي تتميز بها النظرية عن غيرها من البحوث.

والمهم في الأطروحة أنها تركز جهدها على المنظمات والمؤسسات الاجتماعية وكيفية الوصول بهذه المؤسسات إلى تكريس خصوصية العدالة فيها بدلا من الاهتمام بالطابع الإرباحي كهدف أسمى ووحيد.

<sup>13</sup> - جاكين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة عادل العوا، دار عويدات للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001، ص 101.

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

ولعل هذا الانشغال يبرز من أهمية التساؤلات الجوهرية التي تطرحها النظرية والإشكالات التي تعالجها من حيث ماهو المجتمع الجيد؟ وماهو الأمر الصحيح أخلاقيا؟ الذي تختاره المؤسسة والفرد على حد سواء لتوزيع الحقوق على مستحقيها وتلزم آخرين بالواجبات المكلفين بها.

في هذا السياق يرى Rawls أن إرساء العدالة الاجتماعية والحفاظ عليها داخل المؤسسات لا يتم إلا إذا تضافرت جهود الأفراد حاكمين ومحكومين لتجسيد المبادئ الأخلاقية ميدانيا<sup>14</sup>.  
فالدواء يمكن في إصلاح هيكل المجتمع بأسره والنظام الاقتصادي كله بطريقة تؤدي من جهة إلى تحويل الفرد من رجل اقتصادي إلى إنسان أخلاقي يدرك القيم الأخلاقية ويرضى بأن يستجيب لدواعي الأخوة والعدالة الاجتماعية الاقتصادية وتؤدي من جهة أخرى إلى الإصلاح الهيكلي للاقتصاد بأسره بطريقة تتم فيها تلبية الحاجات دون توليد حالات من اختلال التوازن، ولا يقتصر الأمر فيها على عدم توليد حالات عدم المساواة في الدخل والثروة فحسب، بل يؤدي إلى تضادها إلى حد بعيد. إن إثارة هذه القضايا أصبح مطلبا أكثر من أي وقت مضى بفعل تنامي ظاهرة العولمة وما انجر عنها من مخلفات اقتصادية واجتماعية انعكست سلبا على الفئات الفقيرة بزيادة هوة الفوارق الاجتماعية من جهة أولى، ومن جهة ثانية استفحال ظاهرة الجريمة الاقتصادية من رشوة

<sup>14</sup> - Christian Arnsperger, Philippe Von Parijs, éthique économique et sociale, la découverte, 03<sup>eme</sup> édition, 2003, paris, p10.

واختلاس وتهريب وتضليل في البورصات واتساع رقعة الاقتصاد الموازي، واستغلال النساء والأطفال في الأعمال الشاقة. بأجور زهيدة<sup>15</sup>.

في ظل هذه الظروف المتميزة بتراجع الدولة عن بعض أدوارها الاقتصادية والاجتماعية واستمرار انسحاباتها من ميادين حياتية شتى اتسعت هوة الاختلالات الاجتماعية والفوارق الطبقية، في ظل هذه الظروف أصبحت محاور النقاش الدائر لا يخرج عن مضمون العدالة الاجتماعية وبعث الأخلاق الاقتصادية وما مدى مساهمة بحوث Rawls في إثراء هذه الحوارات<sup>1</sup>، فالغالبية العظمى في المجتمعات الغربية أصبحت قلقة من تزايد عدد الجرائم بجميع أشكالها، مما جعل البحث عن مخرج من هذه الأوضاع المتردية ضرورة حتمية، فلا زيادة عدد ترسانات الشرطة ولا الدرك ولا مديريات مراقبة الضرائب ولا هيئات مكافحة الرشوة ولا أشياء من هذا القبيل تستطيع اجتثاث هذه المظاهر إلا بالقدر اليسير ما لم يتوفر التحول الأخلاقي للمجتمع الذي يجعل من العدالة الاجتماعية نتيجة حتمية لهذا التحول<sup>16</sup> الذي تشهده الشعوب المتنامية للعالم النامي والشعوب المتقدمة على حد سواء.

<sup>15</sup> <http://www.pulaval.com/catalogue/justice-social-etique-individuelle-8915.html>

Article publiée sous titre: justice social et étique individuelle. Rédigé par les presses de l'université laval le 13-03-2007.

<sup>16</sup> - محمد عمر شابر، الإسلام والتحدى الاقتصادي، مرجع سابق، ص 102.

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

## V - مذهب الحرية Le libertarisme:

يعتبر مذهب الحرية أو ما يصطلح عليه أحيانا نظرية الحقوق والواجبات أحد المرجعيات الأساسية للأخلاق الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، وهي مقارنة تختلف تماما عن مذهب المنفعة من حيث البعد الموضوعي والإسقاطات التطبيقية والنقطة الأساسية التي تنطلق منها هذه النظرية تكمن في تمتع كل إنسان بالكرامة الإنسانية والفردية ولا شيء يقيد<sup>17</sup>ها، فتقوم هذه النظرية على أساس أن للأفراد حقوقا يتمتعون بها، وهذه الحقوق نوعان: حقوق أخلاقية (Rights Moral) وهي الحقوق المضمونة لكل فرد بوصفه كائنا بشريا، بغض النظر عن المجتمع الذي ينتمي إليه، من أمثلة هذه الحقوق: حق العيش، حق الملكية، حق العمل... الخ، والحقوق القانونية وهي التي تمنح للفرد من خلال القانون المعمول به مثل حق الفرد في الحصول على محامي للدفاع عنه، حق الفرد في تملك أو تأجير مسكن لائق به صحيا...

ووفق هذه الرؤية فإن واحدة من أكثر السمات الحرجة في الحقوق هي أنها يجب أن توجد في علاقة تكاملية مع الواجبات، فحق الفرد في العيش يوجد بالترابط مع حق الآخرين في العيش وحق الحرية للفرد يتكامل بالسماح للآخرين بممارسة حريتهم أيضا<sup>18</sup>.

<sup>17</sup> - Christian Arnsperger, Philippe Von Parijs, éthique économique et sociale, p29.

<sup>18</sup> - نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، مرجع سابق،

## 1-V. مبدأ ملك الذات:

بالنسبة لمذهب الحرية لا يمكن تصور الحرية بدون إمكانية ملك الذات، فالحرية تتمثل في حق الإنسان في التصرف كما يبدو له، وكيفما شاء، لكن هذه الحرية لا تكون مطلقة بل تتوقف عندما تبدأ حرية الآخرين، وهو الشعار الأساسي لجميع الفلاسفة الذين بحثوا في ظاهرة الحرية، فلا يمكن أن يدّاس إنسان من طرف آخر بحجة الحرية، لأنها أصبحت تعدي على الآخرين، وبالتالي فدعاة هذا المبدأ ركزوا أساساً على أن الإنسان هو حر فيما يملك هو فقط، وله الحق أن يتصرف بذاته كيفما شاء، فمثلاً من حقه أن يبيع معارفه واكتشافاته، كما له الحق في بيع أعضائه أو أن يهلك صحته وأن يوصي بوضع حد لحياته إذا أصيب بمرض لا يرجى شفاؤه l'euthanasie، مذهب الحرية لا يقبل إجبار أي إنسان على فعل شيء يكرهه كالإزام الشباب بأداء الخدمة العسكرية والالتزام بالتعلم أو إلزام السائق بربط حزام الأمان في السيارة، كما أنه لا يقبل منع فعل أي شيء غير أخلاقي كإقامة العلاقات الجنسية غير المشروعة، والمتاجرة بأعضاء الإنسان، ويضع مذهب الحرية ثلاث قيود لضبط مبدأ ملك الذات، وهي:

أ- القيد الأول: للإنسان حق تدمير نفسه وصحته، لكن ليس له الحق بأن يبيع نفسه عبداً لإنسان آخر، فمبدأ الحرية لا يقبل أن يكون الإنسان رقيقاً أو قناً مسخراً في خدمة إنسان آخر بصفة مطلقة، وإلا فإن مبدأ ملك الذات يصبح معطلاً.

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

ب- القيد الثاني: يرفض هذا المذهب الوصاية الأبوية Paternalisme على الشباب البالغين، ويسمح له بالنسبة للأطفال، ويتيح إمكانية حصر حرية الطفل، وهذا من أجل التوجيه الصحيح للطفل، مع توسيع مجال الحرية كلما أصبح قادرا على حسن الاختيار والتصرف.

ج- القيد الثالث: أن يحترم المبادئ العامة للمجتمع، فلا يمكن تصور مجتمع حر تعمه الفوضى والاعتداء والاعتصاب، فيصبح يحكمه قانون الغابة، وبذلك يكون مذهب الحرية قد أنقذ الأمور من التجاوزات التي يمكن أن تجر المجتمعات إلى أمور خطيرة فتدخلت القيود الدينية والقانونية لكي تضبط السلوكات التي يرفضها المجتمع.

## V-2. مبدأ حق الملكية:

كل إنسان له الحق أن يكون المالك القانوني لشيء تحصل عليه من خلال عملية شرعية ومعقولة (ابتكار، شراء، هبة، ميراث، عمل... الخ). وهذا المبدأ يرفض كل المبادلات أو المعاملات التي تحدث بصدد الملكية من غش وتحايل، وتدليس أو تزوير أو ما شابه ذلك من السلوكيات اللاأخلاقية التي تضر بمبدأ الملكية، وإن العدوان الأكثر شيوعا على الملكية هي التملك غير المشروع، وهو عدوان لا يقتصر على اقتناص هذا الخير وحيازته، بل يستطيل في صورة عدوان على شخص مالك الخير، لأن

صاحب حق التملك يعتبر أن هذا الحق نتيجة تأكيد كيانه الشخصي حيث يكون المتاع دائرة تلتحم مع دائرة الأنا وتتجسد في انصهار الذات<sup>19</sup> بالملك، فحب التملك يوجد في جميع العروق البشرية التي نعرفها، نخلص من ذلك أن النزعة إلى التملك والافتناء تكاد أن تكون نزعة عامة شائعة.

وقد تبارى الفلاسفة والحقوقيون في السعي لبيان الأساس الذي يسوغ للمالك ملكيته، ومن أبرز الآراء القديمة ما ذهب إليه Grotius أحد فقهاء الرومان من أن أساس الملكية يرجع إلى وضع اليد أو الاحتلال أي حادث امتلاك شيء ليس له في اللحظة الراهنة مالك آخر، فمبدأ المالك الأصلي ينطلق من مقولة "premier arrivé premier servi"، فمثلاً إذا كانت هناك علامة تجارية كثيرة التداول وكنت الأول من وضع لها براءة اختراع le Brevet فتصبح المالك الأصلي لها، إلا أن مذهب الحرية يضع لها بعض القيود والتي تعرف بـ la clause lockéenne، فحسب John Locke لا يمكن لأحد أن يمتلك قطعة أرض بدون ترك كمية كافية وبنفس النوعية للآخرين، وعلى هذا بالنسبة لمجتمع كثير السكان لا يمكن أن يصدق عليه مبدأ "premier arrivé premier servi" حيث تم تعديل هذا الشرط من طرف Robert Nozick الذي اعتبر امتلاك موارد طبيعية والتي لم تكن ملكاً لأحد من قبل هي

<sup>19</sup> - عادل العوا، أسس الأخلاق الاقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوحدة، 1981، دمشق، ص 90.

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

شرعية فقط إذا كان الشيء الممتلك ذو قيمة أحسن من أن لو ترك بدون مالك، إلا أن المشكلة تطرح فيما يخص تحديد من الذي له الحق في الحصول على المقابل، في هذا المجال Lockée و Nozick يميزون الملكية من خلال المقابل الذي يتحصل عليه المجتمع الناتج عن تطور الزراعة أو الصناعة، حيث إذا تركت الأرض بدون مالك فحينها ستكون قيمتها أقل من أن لو ملكها أحد. وقد تم تطوير هذا المفهوم على أساس أنه لا يمكن لأحد امتلاك مورد طبيعي إلا إذا تم دفع تعويضات على أساس القيمة الحقيقية للمورد وأن هذه الإيرادات توزع بالعدل على الأفراد بمثابة الثروة الوطنية التي ينال نصيبا منها كل مواطن له الحق فيها. وبذلك تؤدي الملكية وظيفتها الاجتماعية إذا روعيت عدالة التوزيع، وحسن الاستثمار وعدم الاكتناز وحصرها عن النفع العام، وهو الجانب الأخلاقي للملكية.

### V-3. أخلاق الملكية:

مهما يكن من أمر الوسائل التي أنضجت مفهوم التملك والاقتناء فإن مرد هذا المفهوم يرجع إلى فكرة النفع الناجم عن علاقة الناس بالأشياء، بل من علاقات الناس بعضهم ببعض بصدد الأشياء إنتاجا بالعمل أو مبادلة بالتجارة، أو حيازة لشغور أو إرثا لوفاة أو هبة، وهي وسائل اقتناء لا شائبة فيها، وتندرج ضمن آليات التملك الأخلاقية، أما الغصب بالعنف والسرقة

اختلاسا أو جهارا وبعض أساليب التأميم ومصادرة الملكية فهي تتنافى تماما مع أخلاقيات اكتساب الملكية، ولقد وقفت القوانين الوضعية والتشريعات الدينية موقفا حازما لمعاقبة كل معتدي على الملكية بالسرقة أو الإتلاف والاعتصاب والتعطيل.

فالبعد الأخلاقي الأساسي للملكية يقتضي عدم تعطيلها عن أداء وظيفتها، فامتلاك قطعة أرض مثلا يوجب استغلالها لفائدة المرء نفسه ونفع الآخرين، وبذا توجب الأخلاق الاقتصادية مضاعفة حق الملكية بحق العمل النافع، وتفقد بذلك الملكية سمتها الشخصية المحضة مجرد وسيلة لممارسة النفوذ، وقد غدا حق الملكية في أصقاع شتى من العالم عبارة عن واجب الملكية، وانقلب التملك من ميزة إلى وظيفة، وغالبا ما ترجح المصلحة العامة على المصلحة الفردية في حال تضارب المصلحتين. إن الأخلاق الاقتصادية الراهنة تنظر اليوم إلى الملكية على أنها مهما اختلفت أشكالها وتنوعت أساليب اكتسابها وتنميتها فإنها بالأساس تؤدي وظيفة اجتماعية توجب على المواطن أن يعمل في ظروف أخلاقية، وهو يعني أن أدوات عمله نتاج اجتماعي يجسد عددا كبيرا من المظاهر التي تؤلف خيرا اجتماعيا، فالمرء لا يعمل لنفسه وحسب، بل يعمل للمجتمع كله في إطار أداء واجبه الاجتماعي، ولا ريب في أن قانون الملكية وأخلاق التملك يعرفان اجتهادات عديدة لتفعيل دور الملكية الخاصة والملكية العامة على حد سواء، وسيستدعي أخلقة الاقتصاد

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

المحافظة على الملكية الخاصة باعتبارها ترتبط بالكيان الإنساني والحفاظ على الملكية العامة باعتبارها أداة للتوازن الاقتصادي ومنشطا لتكريس العدالة الاجتماعية التي تنشدها جميع التيارات الاقتصادية، وتبقى الهدف الاقتصادي الأخلاقي الذي يحقق رفع الظلم عن الفئات المحرومة، والحد من الاختلالات الاجتماعية التي ما فتئت تتسع في عالم كثر فيه الكلام عن الفقراء في الوقت الذي تتضاعف أعدادهم بوتيرة متسارعة.

#### VI- تقييم البعد الأخلاقي في النظام الرأسمالي:

إن تفاقم الجريمة الاقتصادية على النطاق العالمي، واستفحال مُعضلة الفقر، وزيادة هوة الاختلالات الرقمية بين عالم فقير وعالم ثري أصبحت ظواهر لا تخفى على عامة الناس أو أهل التخصص في علم الاقتصاد.

فالقوى التي تعمل على تكريس الفقر وحالات عدم المساواة واستمرارها أقوى من أن يتم التغلب عليها من خلال تدابير خاصة تتمثل في الخدمات الاجتماعية التي تقرّها دولة الرفاهية أو أطروحة العدالة الاجتماعية لـ Rawls، أو تحليلات مذهب المنفعة ومذهب الحرية وأمثلية Pareto ...

فسبل إعادة التوزيع من الباب الخلفي ليست على درجة كافية من القوة بحيث تستطيع التغلب على القوى الاجتماعية والاقتصادية التي توجد الفقر وتعمل على استمرار حالات عدم

المساواة، فلا بد للتصدي لهذه القوى مباشرة ومن معالجة أساس المشكلة بدلا من تناول مجرد أعراضها.

في حقيقة الأمر لم تحقق الآليات الرأسمالية السالفة الذكر الأهداف المتوخاة منها بالقدر المطلوب حتى ولو حرص على ذلك الباحثون الذين يكتبون عن موضوع الأخلاق والاقتصاد، فهل من الممكن تطوير فلسفة رفاهية اجتماعية على أسس من النفعية، ونظرية العدالة التي تقوم على أساس العقد الاجتماعي؟ وهل بوسع مفاهيم المصلحة الذاتية الرشيدة والعقد الاجتماعي أن تأخذنا إلى الحد الذي يتجاوز أمثلة Pareto؟ إن هذه الفلسفات رغم أنها على جانب كبير من الأخلاق وخطت خطوات معتبرة على درب أخلة الاقتصاد إلا أنها لا تستطيع إلهام البشر بالعيش والتضحية من أجل أن تكون القيم المتفق عليها هي الأعلى، ولأن تنفخ فيهم روح الأخوة وأن تحفزهم على التعاون والتضحية من أجل رفاهية وإسعاد الفئات المحرومة التي تعاني الفاقة الاقتصادية. إن غرس هذه الصفات يتطلب أن يتسامى البشر فوق المصلحة الذاتية، وأن يضبطوا ويتحكموا في طلباتهم عن الموارد حتى ولو أدى ذلك إلى الأضرار بمصلحتهم الخاصة الآتية.

فيمكن لجميع القيم التي تقوم على أساس النفعية وتلبية إشباع المصلحة الخاصة أن تكون موضوع نزاع وجدال بل هي كذلك كما لاحظنا ذلك في البحوث التي عالجناها سابقا، في حين أن المجتمع البشري بحاجة لأن يقوم على أساس مفاهيم الصالح

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

والفاسد والحق والباطل والتي لا تكون موضع نزاع حتى تعود بالنفع على المحرومين والمعوذين على حساب أهل التخمّة والإسراف ودعاة رعونة القوة، والتي طالما حُدّر منها السناتور الأمريكي Williams Foolbrith وما قد ينجر عنها من فكر جامح يسمم العلاقات الإنسانية ويُكرّس هيمنة العلاقات الليبرالية المتوحشة. ويكرس هيمنة العلاقات الليبرالية المتوحشة.

في هذا المضار كتب Michael Novak يقول في مجتمع تُعَدّدي حقيقي لا يوجد مظلة مقدسة، وإن عدم وجود تلك المظلة المقدسة شيء مقصود بفعل هيمنة الفكر العلماني فالمقام يُترك فارغا بسبب العلم بأنه ما من كلمة أو صورة أو رمز جدير بأن يحتل ذلك الموقع المقدس ويحقق ما ينشده الجميع هناك<sup>20</sup> والهدي الإلهي وحده هو الذي يمكنه توفير تلك المظلة المقدسة وحفز البشر على البقاء في كنفها حتى في الظروف الحالكة، فإذا لم يتوافر الشعور بالتزام أخلاقي للقيام بالتضحية فما الذي يدفع رجلا غنيا للتنازل عن كمالياته والاقتصاد في استخدام الموارد من أجل تلبية حاجات الجميع.

#### VI-1. تراجع النموذج الكتري الإنساني أمام هيمنة الليبرالية الجديدة

عندما نتكلّم عن الليبرالية الجديدة نعني الفكر الاقتصادي الذي أنتجته مدرسة شيكاغو الاقتصادية، وأصبح جزءا أساسيا

<sup>20</sup> Michael Novak, the spirit of Democratic capitalism, New york,

Simon and Shuster, 1982, p 53.

من إيديولوجية المحافظين الجدد في أمريكا وبريطانيا بشكل خاص، وبالتالي إيديولوجيا ما يسمى بإجماع واشنطن، أي فكر البيت الأبيض وصندوق النقد والبنك الدوليين كما أن منظمة التجارة العالمية قد أقيمت على أساس هذا الفكر الاقتصادي الجديد بكلام آخر، أصبحت الليبرالية الجديدة هي فكر الرأسمالية العالمية في مرحلتها الإمبريالية الجديدة، وخاصة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

تركز الليبرالية الجديدة على أهمية وحرية آليات السوق الرأسمالية، وتدعي أن آليات السوق هي الأقدر على تحقيق التوازن في السوق، والتوازن بين عناصر الإنتاج. أي بين الرأسمال والقوى العاملة، وأنها تعطي كلاً ما يستحقه، وتؤمن الاستقرار الاقتصادي، أي تخفف من حدة الدورات الاقتصادية أو تلغيها كما أدعى البعض، وتعظم الإنتاج، وتقلل الهدر، وتحقيق العدالة في المجتمع. أما تدخل الدولة في الإنتاج، أو في الدعم والتوجيه، فيعرقل أداء السوق ويخلق العديد من التشوهات على صعيد توجيه التوظيفات، ومستوى الأجور وكفاءة الاقتصاد لذلك، فإن الفكر الليبرالي الجديد يدعو إلى سياسات الخصخصة وفتح الأسواق، أسواق السلع والخدمات ورؤوس الموال بشتى أشكالها ولكن ليس سوق العمالة أمام المنافسة الخارجية، كما يدعو إلى إزالة أو تقليص أنظمة الحماية للقوى العاملة، والقضاء

على التّنظيمات التّقابية وعقود العمل الجماعي الحماية لحقوق العمال.

فقد برزت الليبرالية الجديدة كفكر ونهج رأس مالي نتيجة أزمة الرّأس مالية الأمريكية خاصّة، حيث ظهرت منذ أوساط السّتينات مشكلة عجز الميزان التجاري الأمريكي، وتفاقت هذه المشكلة في بداية السّبعينات، ممّا دفع أمريكا إلى إسقاط تعهّدها في "بريتن وودز" التي ربطت الدّولار بالذهب، وعملات العالم بالدّولار القابل استبداله بالذهب لدى أمريكا، واتبعت سعر صرف الدّولار العائم غير القابل للتّحويل إلى ذهب. كان ذلك العجز التّامي والمتراكم في الميزان التجاري الأمريكي. نتيجة ضعف القدرة التّنافسية للاقتصاد الأمريكي مع إعادة بناء الاقتصادات الأوروبية الغربية واليابان، ممّا جعل خفض أجور اليد العاملة الأمريكية شرطاً لاستعادة القدرة التّنافسية لديها وذلك مع نموّ وتراكم القدرات الرأسمالية لدى الدّول المنافسة.

وفي إطار عودة المنافسة بين مراكز النظام الرأسمالي، أصبحت المكاسب التي حقّقتها الطّبقة العاملة وخاصّة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في موقع الهجوم من قبل الرأسمالية العالميّة، فقد اعتبرت العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية بمثابة العصر الذهبي للرأسمالية في القرن العشرين، وبقيادة الفكر الاقتصادي الكينزي الذي أثبت قيمته الإنسانية وفعاليته التّنموية فقد أنتجت الحرب الباردة والمثال الاشتراكي وما خص منه حقوق العمال من

ناحية ونضالات الطبقة العاملة وأحزابها الاشتراكية وتنظيماتها النقابية من جهة ثانية ما سمّي "برأسمالية دولة الرفاهية". فدولة الرفاه تضمن العديد من الحقوق السياسية والمادية للأفراد، بما فيها حدًا أدنى للدخل الآخذ في التزايد بجانب اهتمام الحكومات بتوفير الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية والتعليمية.

"فأصبحت الأسرة في تلك الدول المتقدمة تحصل على ما بين خمس وثلث دخلها من الحكومة وليس من الملكيات الخاصة أو العمل المأجور في القطاع الخاص أو العام".

فمنذ تطبيق مبادئ الليبرالية الجديدة في مراكز النظام الرأسمالي كما في أطراف هذا النظام، أي في دول العالم الثالث، برزت العديد من النتائج السلبية وأهمها التالي:

أولاً: تمّ تقليص دور الدولة في إطار السيطرة على قطاعات الإنتاج الإستراتيجية والحيوية، وتركت هذه القطاعات للقطاع الخاص بمعظمها في العديد من الدول الرأسمالية المركزية ودول الأطراف. مثل التعليم، الصحة، المواضلات، الاتصالات والإعلام. وإذا كان الرأسمال الخاص لا يتبع إلا بهدف الربح "فإن إرضاء الحاجات هو بشكل أساسي نتاج جانبي وليس هدفا للمجتمع الرأسمالي" فإن الإعلام هو وسيلة التحكم بسلوكية الأفراد بغية استلامهم لهيمنة الرأسمال الشاملة، وإقناعهم أن لا بد من هذا النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد.

ثانياً: نمت الفروقات الطبقة بشكل كبير داخل جميع البلدان في المركز والأطراف فقد ارتفعت مداخيل الشريحة الأكثر ثراء

مدى نجاعة تطبيق منظومة أخلاقيات النظام الرأسمالي. أ. قوراري عبد العزيز/ د. بن منصور عبد الله

بمعدلات عالية وانخفضت معدلات مداخيل الشرائح الدنيا، أو الشرائح الأسفل في السلم الاجتماعي لدى هذه الدول التي طبقت توجيهات الليبرالية الجديدة.

ثالثا: اتسع نطاق الفقر وتساقطت شرائح جديدة إلى ما دون خط الفقر في دول المراكز الرأسمالية كما في دول الأطراف، حتى في تلك التي حققت نموا اقتصاديا بنسب معقولة.

رابعا: ارتفع نصيب الرأسمال من القيمة المضافة بأكثر من ثلاثون في المائة على حساب نصيب الطبقة العاملة من هذه القيمة المضافة، فقد أصبح بإمكان الرأسمال الموظف في الإنتاج، أن يتنقل إلى حيث تتوفر اليد العاملة الرخيصة والضمانات العمالية الأقل أو الأدنى لزيادة قدرته التنافسية وربحه، وبالتالي إضعاف القدرات الضاغطة للطبقات العاملة في بلدان المركز خاصة.

خامسا: ونتيجة انكشاف أسواق البلدان النامية أمام الإنتاج الصناعي والخدمات للاقتصاديات الرأسمالية الناضجة، وأمام الإنتاج الزراعي المعان لتلك الدول، وخاصة أمريكا وأوروبا واليابان، وأمام حرية حركة رؤوس الأموال الساخنة وغير الساخنة، المضاربة والإنتاجية تمت الفروقات في معدلات الدخل الفردي بين دول الشمال ودول الجنوب وتردت شروط تجارتها الخارجية.

تمّ تدمير التنظيمات النقابية أو تمّ إضعافها إلى حد كبير وتهميشها بحيث أصبحت غير ذات فعالية في الدفاع عن حقوق العمال المتناقصة وأجورهم الحقيقية المستمرة في التدهور.

سادسا: تمّ تقليص الضمانات الاجتماعية في أكثر البلدان وإضعاف مؤسساتها، وأصبح العديد منها مهدد بالانهيار في المستقبل.

سابعا: تمّ تغيير شروط الاستخدام بحيث أنه لم تعد هناك في معظم هذه الدول "وظائف مدى الحياة"، بل أصبح العامل يعيش بشكل دائم في أجواء القلق والخوف من البطالة<sup>21</sup>.

إنّ نزع الطابع الاجتماعي على نطاق واسع عن الإصلاحات الليبرالية الجديدة ( في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين)، والتسوية اللاحقة في الرفاهية، توفر دليلا إضافيا يدعم الرأي الذي يذهب إليه. مياسو (Meillassoux Claude) والقائل بأنّ أزمة رأسمالية في غياب بديل إيديولوجي في طبقة عاملة متماسكة يفضي إلى تسليم تامّ للحياة الإنسانية، تسليع سيرد فيه "العامل الحرّ" إلى حالة اغتراب كامل. وانحسار النمو السكاني في الغرب هو- في جانب منه- متعلّق في إخفاق الدولة في أن تحفّف بطريقة فعّالة من أثر تحطّم نظام الأسرة الموسعة الذي كان لقرون يمثّل منصّة الدّعم الاجتماعي للتكاثر البشري. ويبدو أنّ الأسباب القابلة للملاحظة والمباشرة للديناميات السكانية في حالة تغير مستمرّ أو أنّها تتحدّ تاريخيا.

<sup>21</sup> - مقال من شبكة الأنترنت لـ غالب أبو مصلح، تحت عنوان

الليبرالية الجديدة والديمقراطية <http://www.albadil.net/articles/neo-liberalism/aboutahaleb.htm>

liberalism/ aboutahaleb. H tm

تاريخ النشر 2006-04-15

ويمثل الامتناع عن التكاثر البشري البدني في الدول الصناعية شكلا من التمرّد على تدهور الأحوال الاجتماعية. وفي الإصلاحات المناهضة للدولة الرفاهية كانت الضربة الأقصى هي التي تلقّتها الطبقة صاحبة المداخل المتوسطة من البيض. وهذه طبقة، حينما ينظر إليها من منظور تقسيم العمل الدولي، يبرهن على أنّها متحالفة بعناد مع رأس مال. بغضّ النظر عن الموقف الديمقراطي الاجتماعي والاختلافات مع الطبقات الحاكمة في المركز الرأس مالي. وقد يكون من المناسب أن نلاحظ أنّ سياسة المداخل العالية تهدف إلى فائدة هذه الطبقة ترقى إلى محاولة مباشرة من جانب رأس المال لتأمين إعادة إنتاج قاعدة اجتماعية مطواعة، حينما تؤدّي مخاطر الهجرة المتصاعدة إلى خفض الفرص الوظيفية لتغاير الطبقة العاملة، أي انعدام أمن العامل، وخفض الأجور، أما ظهور النزعة العنصرية فيتسرّب داخل عواطف قومية.

## خاتمة

إنّ الليبرالية الجديدة كنقيض للكينزية من حيث مثلها وإنسانياتها تهمش الدولة، وتعطي السلّطة الحقيقية لعوامل السوق، أو بالأحرى للرأسمالية وبالتحديد، لطبقة ضيقة من الرأسماليين الذين يأخذون في غرف مجالس الإدارة المغلقة أو في مكاتبهم، و"حيث لا تدخل الديمقراطية"، القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمسّ حياة الإنسان العادي، فرص عمله مستوى أجره الحقيقي، قيمة عمله الحقيقية، ثمن السلع والخدمات التي يستهلكها، نشرة الأخبار التي سيسمعها، المعلومات التي ستصله والتي ستحجب عنه، الأكاذيب التي سيصدّقها والآراء التي سيقنع بها، وذلك عبر السيطرة الكاملة على قطاعات الإنتاج. وحركة رؤوس الأموال المضاربة التوظيفية ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، والمسخرة جميعها لتعزيز سلطتهم المادية والسياسية وتعميق هيمنتهم على المجتمع.

لكن هل تجرد الليبرالية الجديدة من جميع القيم الإنسانية سيضمن لها البقاء وإنتاج آليات الاستمرار بهذه الخصائص؟ بالطبع إن المتمعن فيما يجري في ساحة المال والأعمال والاقتصاد سيستخلص بدون شكّ أن هناك ردة فعل قوية اتجاه ما سببته الليبرالية الجديدة من مآسي اجتماعية وما واكب ذلك من ثراء فاحش وفقير مدقع، وهو ما بدأت بوادره تلوح في الأفق.

## المصادر والمراجع

### باللغة العربية

#### القرآن الكريم

- 1- طاهر محسن الغالي ومحمد حسين منهل، الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدومان العمل: دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب، أبحاث اليرموك، المجلد العشرون، العدد الأول، بغداد، 2004.
- 2- نجم عبود نجم، أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال، مؤسسة الوراق، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2005.
- 3- محمد محمود ربيع، الفكر السياسي الغربي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، الطبعة الأولى، 1994.
- 4- محمد عمر شبرا، الإسلام والتحدي الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الو.م.أ الطبعة الأولى 2001.
- 5- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، الطبعة الأولى.
- 6- جاكين روس، الفكر الأخلاقي المعاصر، ترجمة عادل العوا، دار عويدات للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001.
- 7- عادل العوا، أسس الأخلاق الاقتصادية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوحدة، دمشق 1981.
- 8- محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار المعارف للمطبوعات، بيروت 1987 الطبعة العشرون.
- 9- طاهر محسن الغالي ومحمد حسين منهل، الأداء الاجتماعي الداخلي وعلاقته بدومان العمل: دراسة ميدانية في شركة نفط الجنوب، أبحاث اليرموك، المجلد العشرون، العدد الأول، بغداد، 2004.
- 10- جيب، بنية الفكر الديني في الإسلام، ترجمة عادل العوا، مطبعة جامعة دمشق، الطبعة الثانية 1964.
- 11- إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والأخلاق، دكتوراه من إعداد الطالب بن منصور عبد الله، 2008، جامعة تلمسان.

### المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Maurice Bruce, The coming of the welfare state (London, Batsford. 4<sup>th</sup> Ed 1968.
- 2- Christian Arnsperger, Philippe Von Parijs, Ethique économique et sociale, La découverte, 03<sup>eme</sup> édition, 2003, Paris.
- 3- Michael Novak, The spirit of Democratic capitalism, New york, Simon and Shuster, 1982.

### المراجع من المواقع الإلكترونية:

- Jr/ sos.philosophie/rawls.htm http/perso.orange articles publié sous 1 titre Rawls le 13-03-2007.
- 2- Presses de l'université Laval, Justice social et étique individuelle, article publié le 13-03-2007 sur le site :  
<http://www.pulaval.com/catalogue/justice-social-etique-individuelle-8915.html>



